تمرين رقم 01:

إذا توفرت لديك الميزانية الآتية لأحد المصارف التجارية لسنتي2021-2020 ، وان المبالغ بآلاف الدنانير

المطلوب: تقييم كفاءة إدارة السيولة في هذا المصرف.

الأصول	2020	2021	الخصوم	2020	2021
نقد بالخزينة	637	422	ودائع جارية	1220	1205
أرصدة لدى البنك المركزي	110	97	ودائع التوفير	565	417
عملة أجنبية و ذهب	64	53	ودائع بإخطار	164	117
أوراق تجارية مخصومة	105	82	ودائع لأجل	412	366
سندات حكومية	85	76	أرصدة وصكوك مستحقة الدفع	182	117
شيكات برسم القبض	112	95	قروض من بنوك أخرى	45	32
أوراق مالية مشتراة	285	279	الاقتراض من البنك المركزي	90	75
قروض تجارية	1397	1396	رأس المال	1500	1000
استثمارات متنوعة	1066	415	احتياطيات	350	210
موجودات ثابتة أخرى	250	266	أرباح غير موزعة	212	116
معدات النقل	145	126	قروض من التأمينات	85	76
عقارات و أثاث	47	36			
المجموع	4825	3731	المجموع	4825	3731

الحل:

1. **حساب نسب السيولة:**

علما أن:

- أرصدة سائلة أخرى في هذا المثال هي عملة أجنبية وذهب.
- **الودائع وما في حكمها أو التزامات أخرى = ودائع جارية + ودائع توفير + ودائع لاجل + قروض من البنك المركزي + قروض من التأمين + أرصدة مستحقة الدفع + صكوك مستحقة الدفع + مستحق للمصارف الأخرى + حسابات دائنة**
- **الاحتياطيات الأولية = النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + عملة أجنبية وذهب**
- **الاحتياطيات الثانوية = أوراق مخصومة + سندات الحكومة + حوالات + أوراق مالية + مستحق على المصارف + استثمارات متنوعة**
- **نسبة السيولة القانونية هي نسبة السيولة العامة و** تمثل هذه النسبة مقياساً لمدى قدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية (الأرصدة النقدية والأرصدة شبه النقدية) على الوفاء بالالتزامات المالية

المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات المصرف ، لذلك تعد هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداماً في مجال تقييم كفاءة إدارة السيولة .

وتشير **نسبة السيولة القانونية** انه كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت السيولة أي **هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة**.

نسبة التوظيف : وتستخرج نسبة التوظيف من قسمة القروض والسلف إلى الودائع وما في حكمها وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاءة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين أي انها تظهر انخفاض السيولة، لذلك ينبغي على المصرف اخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الغير.

نسبة التوظيف **ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة**.

مستويات السيولة (%)	2020	2021
مجموع الودائع وما في حكمها	2763	2405
نسبة الاحتياطي القانوني	%3,98	% 4,03
نسبة الرصيد النقدي	% 27.03	%21.58
قدرة الاحتياطيات الأولية + الاحتياطيات الثانوية	2464	1519
نسبة السيولة القانونية (السيولة العامة)	% 89.17	% 63.16
نسبة التوظيف	% 50.56	% 58.04

تحليل النتائج:

يتضح من خلال نسب السيولة لسنة 2020 و 2021 أن كفاءة إدارة السيولة للمصرف التجاري في تردي، وذلك لأن نسبة الرصيد النقدي ونسبة السيولة القانونية لسنة 2021 هي اقل منها لسنة 2000 ، كما أن نسبة التوظيف قد زادت من 50.56% سنة 2000 إلى 58.04% سنة 2021 ، وهذا يعني أن المصرف يمنح قروضا كثيرة على حساب سيولته، أما بالنسبة لنسبة الاحتياطي القانوني فإنها زادت من 3,98% سنة 2020 إلى 4,03% سنة 2021 وعلى الرغم من أن هذه الزيادة تدعم سيولة المصرف إلا أنها قليلة مقارنة بالانخفاض الكبير في نسبتي الرصيد النقدي والسيولة القانونية والزيادة في نسبة التوظيف، مما يعني انه على المصرف تعزيز سيولته النقدية.